

نظام ضمان الجودة في التعليم العالي الجزائري
تقرير خلية ضمان الجودة لجامعة الجزائر 2
للسنة الجامعية 2017-2018 نموذجا

**Quality assurance system in Algerian University Education
Report of the Quality Assurance Cell of Algiers 2 University
2017-2018 model**

أ/ سعاد حاند

أ/ صبرينة مناصرية

الملخص:

تعد فكرة نظام ضمان الجودة في التعليم العالي الجزائري والذي يعد البيئة أساسية لبناء المجتمع والمصدر الرئيسي لأسواق العمل فيه، تبنت وزارة البحث العلمي والتعليم العالي مؤخرا هذه الفكرة الجديدة والهدف منها هو الجودة التعليمية وإتقان العملية التعليمية والارتقاء بها وتطوير أدوات قياس الطالب وجودة أداء المنظومة التعليمية وإنشاء هيئة مستقلة لاعتماد الجودة بمؤسساتنا الجامعية. وبما جامعة الجزائر 2 عاشت اول تجربة لها بالسنة الجامعية 2017_2018، سنحاول من خلال هذا المقال عن اكتشاف عن سير العملية بها بوصف عملية تطبيق نظام الجودة وعرض بعض النتائج المتوصل اليها. الكلمات المفتاحية: نظام ضمان الجودة؛ التعليم العالي في الجزائر؛ العملية التعليمية.

Abstract:

The quality assurance system in Algerian higher education constitutes the main source in the emergence of labor markets. Which prompted those in charge of the Ministry of Scientific Research and

Higher Education to adopt this new idea. The goal of this process is to embody the quality features, in light of the methodological rigor of the educational process that supports its advancement and the development of tools for measuring students and the quality of the educational system's performance, in addition to establishing an independent body for quality accreditation in our university institutions. The University of Algiers was a primary sample for implementing the experiment during the academic year 2017-2018. This research paper represents an attempt to track and discover the progress of the quality system implementation process and present some of the results reached.

Keywords: quality assurance system; Higher education in Algeria; Educational process.

1- إشكالية البحث:

يشهد العالم اليوم جملة من التغيرات على كل الأصعدة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، وأمام التغيرات التي صارت بمثابة تحديات أمام كل مؤسسة تقدم خدمات للمجتمعات القائمة فيها، فإن هذه الأخيرة صارت تواجه خطر البقاء والاستمرارية. فهي تقف بين حدين الأول أن تقوم بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه وفي انسب وقت، والحد الثاني أن تحترم جملة من المعايير التقنية، الإدارية، والقانونية وبين هذين الحدين هي ملزمة بان تضمن جودة الأداء للوصول إلى أهدافها المسطرة منذ بداية تأسيسها في جميع المراحل.

تعد الجامعة اللبنة أساسية لبناء المجتمعات بل تعد المصدر الرئيسي لأسواق العمل، فهي منبع المورد البشري والكفاءات والإطارات على اختلاف تخصصاتها التي تعنى بتسيير مختلف شؤون المرفق العام والمرفق الخاص على حد سواء. ولهذا السبب ظهر مصطلح الجودة في مختلف القطاعات ونخص بالذكر في موضوعنا هذا الجودة في قطاع التعليم العالي فحسب الكاتب عبد الراضي حسن المرابي في كتابه تطبيق نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي، فإن الهدف من تطبيق نظام الجودة التعليمية

والاعتماد هو إتقان العملية التعليمية والارتقاء بها وتطوير أدوات قياس الطالب وجودة أداء المنظومة التعليمية وإنشاء هيئة مستقلة لاعتماد الجودة.

إن برامج ضمان الجودة التعليمية والاعتماد تشمل كل مدخلات التعليم من طلاب مدرسين، مناهج، طرق التدريس والاختبارات وغيرها ومخرجات التعليم كخريجين من ذوي المستويات العلمية و المعرفية . حيث تقوم منظمات ضمان الجودة التعليمية العالمية مثل edexcel international البريطانية ونموذج الجودة الاسكتلندي بالإشراف والتوجيه في الكثير من المعاهد والمؤسسات التعليمية الخاصة والحكومية في بعض الدول العربية، مما يجعلها تضمن الجودة التعليمية والاعتراف العالمي لشهادتها وذلك ما يشجع الطلاب على الالتحاق بها.

وتتفق اغلب حكومات الدول العربية على ضرورة تطوير التعليم، خاصة مع التغير السريع والمتراكم للمعلومات وكذا التحديات التي يطرحها التقدم العلمي المعاصر وسرعة الاكتشافات، في عصر تتشابك فيه كل نواحي الحياة من تربية وتعليم، اتصال وامن وغيره. فتطورت أنظمة التعليم في الدول العربية من النظام التقليدي الذي يعتمد على التلقين والحفظ إلى النظام التعاوني ونظام التعليم بالساعات المكتسبة الذي مازال يطبق إلى يومنا هذا في مختلف الجامعات والمعاهد، وهذا التطور قد تم الاعتماد فيه على خبراء التربية والتعليم في هذه الدول مع الاستعانة بخبرات الدول المتقدمة في مجال نظام الجودة التعليمية الأوربي وعلى رأسها النظام المعتمد من طرف وزارة التعليم البريطانية.

إن التعريف بنظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد يكون وفق توجيهين أساسيين هما نشر ثقافة نظام ضمان جودة تعليم عالي في أوساط الأساتذة والأكاديميين والطلاب وأولياء الأمور بل والمجتمع ككل، لتطبيق هذا النظام تطبيقا دقيقا يجب التحضير له جيدا حتى لا تنتج عن ذلك التطبيق سلبيات يمكن أن تعيق تقدمه.. ومن ايجابيات هذا التحول نحو نظام ضمان جودة تعليم عالي انه:

- ✓ يعطي الفرصة والوقت للقيادات (الإدارة) التعليمية المسؤولة للتخطيط الاستراتيجي والمراقبة والمساءلة عن طريق هيئات الاعتماد بدلا من الانغماس في حل المشكلات الفرعية
- ✓ وضع معايير الاعتماد والتقييم على المنتج النهائي للعملية التعليمية
- ✓ وضع آليات لمقارنة الجامعات والكليات في مجال المهارات العلمية والعملية والتقنية تحقيق إدارة أفضل وكفاءة اشمل في إدارة العملية التعليمية
- ✓ إتاحة الفرص لعدد كبير من العاملين في قطاع التعليم للمشاركة والابتكار بتفعيل المعامل والمختبرات العلمية.
- ✓ إن ضمان الجودة سيرسخ مفاهيم العائد المباشر لمخرجات التعليم على المجتمع المحلي مما يشجع هذا الأخير على القيام بواجباته نحو الجامعة والتعليم بصفة عامة.

وقد اعتمدت الجزائر مبدأ نظام ضمان الجودة في التعليم العالي مند سنة 2008 ودعمت هذه الخطوة جملة من الإجراءات على المستويين المركزي واللامركزي. فتجسدت في سلسلة من اللقاءات، الاجتماعات على المستوى الوطني والمحلي مستعملة في ذلك ترسانة من الأدوات التقنية، الإدارية والبيداغوجية (المرجع الوطني للجودة، تعليمات وزارة معايير بيداغوجية... الخ)، غير أن ما يلاحظ أن فكرة تجسيد هذه الإلية (ضمان الجودة) لم يكن بالأمر الهين فهي عملية معقدة جدا وذلك لحدثة هذا الاقتراب على النظام التعليمي الجزائري، خاصة وان الإصلاحات التي مست هذا القطاع هي في الأصل حديثة الولادة.

إن إرساء ميكانيزم ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي الجزائري هو بمثابة تجزئة وتفكيك لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي ككل، ويظهر ذلك من خلال مختلف عمليات التقييم الداخلي الذي يجب على كل مؤسسة تعليم عالي القيام به، واد تحدثنا عن التقييم الداخلي فذلك بالتأكيد سيضمحل النشاطات التي تقوم بها مختلف مصالح هذه المؤسسة والعملية بحد ذاتها أيضا ليست بالسهلة فغالبا ما ترتبط كلمة تقييم بكلمة كشف النقائص والانحرافات وغالبا ما يصادف صاحبها بصعوبة في جمع المعلومات.

ولهذا قامت الوزارة الوصية بإصدار تعليمات إلى كافة مسؤولي القطاع على المستوى الوطني بتأسيس خلايا ضمان الجودة على مستوى كل مؤسسة، تشكل من جملة من الاساتذة والإداريين العاملين بالمؤسسة. وان هذه الخلية بحد ذاتها تحتاج إلى جملة من الأدوات لأداء عملها. فكيف كان سير العملية بها بوصف عملية تطبيق نظام الجودة بجامعة الجزائر 2؟ وماهي النتائج المتوصل إليها؟

2- أهداف الدراسة:

- ❖ التعريف بمفهوم ضمان الجودة في التعليم العالي من حيث هو أحد المفاهيم الجديدة في الميدان .
- ❖ التعريف به بدور خلايا ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر .
- ❖ التعرف علي متطلبات تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي.
- ❖ الوقوف الميداني على سير عمل خلية ضمان الجودة في جامعة الجزائر 2 وذكر بعض ما توصلت إليه من نتائج.

3- تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة: تحتوي كل دراسة علي جملة من المفاهيم الواجب تحديدها وفقا للغرض الذي جاءت به من اجله وعلى هذا الأساس اعتمدنا في هذه الدراسة على المفاهيم التالية:

1.3. الجودة: لغة، يردها المعجم الوسيط إلى فعلها الثلاثي جادَ ومصدره جودة بمعنى صار جيدا، ويقال جاد العمل فهو جيد وجاد الرجل أتى بالجيد من قول أو عمل. أما اصطلاحا الجودة *Qualité* من الكلمة اليونانية *Qualitas* التي تعني طبيعة الشخص أو طبيعة الشيء ودرجة صلابته وكانت تعني قديما الدقة والإتقان ويستخدم مصطلح الجودة للدلالة على أن المنتج جيد أو الخدمة جيدة.

عرف فيثر (*fiskerlskawa*) الجودة علي أنها القابلية علي إشباع الزبون ويشير هذا التعريف إلي أن الجودة تعني مدي قابلية المنتج علي إشباع حاجات الزبون. (سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، 2008، ص113)

2.3. نظام ضمان الجودة (Système d'AQ)

يعبر نظام ضمان الجودة حسب (Donald EKONG) عن الوسيلة التي تعتمد عليها مؤسسة التعليم العالي، بهدف جعلها تؤكد لنفسها ولغيرها من المهتمين بأن الشروط الضرورية لجعل الطلبة قادرين على بلوغ المعايير التي حددتها هذه المؤسسة قد تم وضعها فعلا. ونعرف نظام ضمان الجودة في الدراسة الحالية على أنه الوسيلة التي تعتمد عليها مؤسسات التعليم العالي بهدف ضمان وضع كافة المتطلبات والشروط الضرورية لتقديم مختلف الخدمات وفقا لمنظومة معايير محددة مسبقا، وتسمح لمختلف المستفيدين من هذه الخدمات من التأكد من أن هذه الشروط قد تم وضعها فعلا. (بروش زين الدين، بركان يوسف، 2012، ص 230)

3.3. خلايا ضمان الجودة (Cellules d'AQ)

خلية ضمان الجودة هيئة تعنى بالمساهمة في تطبيق إجراءات نظام ضمان الجودة من تقييم، متابعة، مراقبة تكوين، إعلام، ونشر التقارير... الخ، تنشأ داخل مؤسسة التعليم العالي بقرار من رئيس الجامعة، يحدد فيه تنظيم وهيكلية ودور هذه الخلية، وهي تتشكل من أعضاء يمثلون مختلف المكونات والهيئات البيداغوجية والإدارية للمؤسسة. (القرار رقم 167 المؤرخ في 31 ماي سنة 2010)

4.3. فعالية خلايا ضمان الجودة (L'efficacité des cellules d'AQ) : تشير فعالية خلايا

ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر في الدراسة الحالية إلى مستوى أداء هذه الخلايا على أرض الواقع في ضوء المهمات الموكلة إليها متمثلة في الوظائف الآتية والمستخرجة منالقرار رقم 2004 المؤرخ في 29 ديسمبر 2014 المتضمن تأسيس لجنة لوضع نظام لضمان الجودة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الصادر عن وزير التعليم العالي وهي كالآتي:

- ⊕ وظيفة التقييم الداخلي لمجالات الحوكمة، التكوين، البحث، والحياة الجامعية.
- ⊕ وظيفة الإعلام حول مهامها وأهداف نظام ضمان الجودة ونشر تقارير عملها.
- ⊕ وظيفة التكوين المستمر لأعضائها في مجال ضمان الجودة.
- ⊕ وظيفة الاتصال الداخلي والخارجي.

5.4. ضمان جودة التعليم العالي L'AQ dans l'Enseignement Supérieur : يعبر مصطلح ضمان الجودة عن الاستراتيجيات، الإجراءات، الاتجاهات، والنشاطات الضرورية لضمان المحافظة على الجودة وتحسينها. وضمان الجودة في ميدان التعليم العالي مصطلح عام، يعبر عن العملية الدائمة والمستمرة التي تستهدف تأكيد ومراقبة، وضمان، ومحافظة، وتحسين جودة نظام أو برامج أو مؤسسات التعليم العالي، ويعد ضمان الجودة آلية قانونية تركز على مسؤولية التحسين كمحور رئيسي.

كما عرف ضمان الجودة في ميدان التعليم العالي على أنه عملية منظمة تقضي إلى التأكد من وفاء المؤسسة التعليمية (أو البرنامج) بالمعايير، ومن قدرتها على التحسين المستمر والوفاء بها لاحقا، حيث أن المؤسسة تضمن الجودة لنفسها، كما أن الجهة الخارجية تضمن للجسمهور العام جودة التعليم في المؤسسة (القرار رقم 167 المؤرخ في 31 ماي سنة 2010)، إن ضمان جودة التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد، يشمل مختلف أنشطة المؤسسة الجامعية من تعليم وتكوين وبحث ومختلف جوانب التسيير المالي، البيداغوجي وتسيير الموارد البشرية، فهو يعبر عن الإجراءات والنشاطات التي تعتمد آلية التقييم المستمر للمؤسسات والبرامج الجامعية التي تتضمن إجراءات: التقييم، المراقبة، التحسين، ضمان الجودة والمحافظة عليها). (Boubakour f, 2012, p127)

6.4. المراجع المعتمدة في إرساء خلية ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي بالجزائر: للخوض في مضمار هذا الموضوع كان لابد من الاعتماد على الإطار المرجعي لهذه السياسة وبعض المناشير الداعمة فيما يلي:

1.6.4. الإطار التشريعي للمرجع الوطني للجودة: كانت الخطوة الأولى لتأسيس هيكل خلايا ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي باصدار القرار رقم 167 المؤرخ في 31 ماي سنة 2010 المتضمن تأسيس لجنة وطنية لتنفيذ نظام لضمان الجودة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وتم تعديله بالقرار رقم 2004 المؤرخ في 29 ديسمبر 2014 المتضمن تأسيس لجنة لوضع نظام لضمان الجودة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الصادر عن وزير التعليم العالي.

➤ المهام الموكلة للجنة الوطنية لضمان الجودة:

- إدخال وتطوير إجراءات لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- تأطير عمليات التقييم الداخلي والتقييم الذاتي للمؤسسات الرائدة بما يتناسب مع المرجع الوطني لضمان الجودة .
- مرافقة خلايا ضمان الجودة المحدثة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومساعدتهم حتى تصبح عملياتية.
- تكوين مؤطري وأعضاء خلايا ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي.
- وضع شروط إنشاء الوكالة والعمل على انسجامها. وتطوير قنوات الاتصال حول النشاطات المرتبطة بها.
- كما يجب أن تشكل اللجنة من أساتذة باحثين وخبراء في ضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي.

➤ الهيكل التنظيمي لخلية ضمان الجودة علي مستوى الجامعة أو مؤسسة

التعليم العالي: جاء في القرار رقم 2004 المؤرخ في 29 ديسمبر 2014 المتضمن تأسيس لجنة لوضع نظام لضمان الجودة في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الصادر عن وزير التعليم العالي ما يلي:

- تنشأ علي مستوي الجامعة خلية لضمان الجودة تحت الرئاسة المباشرة لمدير الجامعة, كما تزود بأمانة دائمة.
- تتكون اللجنة من أعضاء يمثلون الطاقم البيداغوجي والإداري للمؤسسة ويختار هؤلاء علي حسب المعايير التالية:
- يعين مدير المؤسسة رئيس الخلية ويسهر على طبيعة تكوين أعضاء الخلية ضافة إلى مواظبتهم والتزامهم.
- يقترحون من طرف مسؤولي المصالح والهيئات التي ينتمون إليها.

➤ المهام الموكلة لخلية ضمان الجودة علي مستوى الجامعة: تشكل هذه اللجنة

الواجبة بين المؤسسة التي تنتمي إليها والأجهزة الوطنية للتقييم منها:

- تحرر نظامها الداخلي وبرنامجه السنوي، تجتمع مرة كل ثلاثي في دورة عادية كما يمكن لها أن تجتمع أكثر من مرة كلما استدعت الضرورة ذلك أو أن تجتمع في دورة عادية بطلب من مسؤول الخلية أو بطلب أعضائها .

- يرفق كل اجتماع للخلية بمحضر يرسل إلى مدير الجامعة حتى يطلع عليه كما يرسل إلى كل أعضاء الخلية.

- الإعلان عن هذا المحضر في الجامعة وإشهاره في الموقع الالكتروني للمؤسسة (لضمان شفافية ووضوح نشاطات الخلية)

- تعمل على تحمل خبرات المؤسسة في مجال تطبيق ضمان الجودة وتساهم في كل نشاط محلي جهوي أو وطني في هذا الشأن، وتشجع الاتصال الداخلي والخارجي وتبذل كل جهد للمشاركة في مختلف التظاهرات في مجال ضمان الجودة.

- أن تسهر على جمع كل الوثائق التي ترسلها الجهات الوطنية والدولية في مجال ضمان الجودة. وتنشر حصيلة انجازاتها السنوية في الموقع الالكتروني للجامعة. يشارك مسؤول خلية ضمان الجودة في تحرير تقارير التقييم والمصادقة عليه.

- ينشط المسؤول أعمال الخلية كما يسهر علي التنسيق بين مختلف أعضائها والمسؤولين ومختلف مصالح الجامعة.

2.6.4. محاور جودة التعليم في الجامعة حسب المرجع الوطني للجودة تطرق المرجع الوطني

للجودة الي جملة من المحاور نلخصها في محور جودة برامج التكوين، محور تقييم الأساتذة محور مراقبة معارف وتعلمات الطلبة، محور التوجيه والإدماج المهني، محور التكوين في إطار الدكتوراه، محور البحث العلمي، العلاقات والشركاء العلميين، محور الحوكمة أو القيادة الحياة في الجامعة، العلاقة مع المحيط السوسيو اقتصادي، سياسة الانفتاح العالمي مقاولتية وتنقل حركية.

5. الجانب التطبيقي: للوقوف ميدانيا على نشاط خلايا ضمان المساهمة في بناء وتطوير نظام ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر، سنتعرض لما جاء بتقرير خلية ضمان الجودة لجامعة الجزائر2 خلال السنة الجامعية 2017-2018 فيما يلي

■ طبيعة ومحتوي التقييم إن العالم اليوم يعرف تحولات في مختلف مجالات الحياة فعلي سبيل المثال الاقتصاد الصناعي قد ترك مكانة لنوع آخر من الاقتصاد هو اقتصاد المعرفة الديناميكي والتنافسي الذي يضمن التنمية الاقتصادية الشاملة , ونلاحظ أن كل من التجارب والمنافسة تكون حول التطور التكنولوجي وعوالة السوق وكما أظهرت آخر الدراسات أن رأسمال المعرفة يتجدد في كل 3 سنوات هذه الفترة ستتقلص إلي 70 يوم في أفاق 2035, وهذا يلزم المؤسسات إلي أن تنشط في هذا المجال , وتكون أمام رهانات أهمها دعم رأس مالها البشري بإطارات ذات كفاءة تكون في قلب الرقمنة , يستطيع أن يكتسب نظام تسيير فعال يترجم ذلك من خلال دمج مختلف عناصر العملية الإنتاجية للحصول علي منتج ذا نوعية الذي يضمن تنافسية المنتج العلمي.

كسب ثقة الزبون عنصر حيوي لكل المؤسسات التي تهدف لان تصبح فائدة في مجال من المجالات وهذا ما دفع ببعض المؤسسات للبحث عن إجراءات وممارسات تضمن لها جودة واستدامة خدماتها

وفي سياق وضع في هذه التحديات فان وزير التعليم العالي الجزائري والبحث العلمي قد بني إجراء ضمان الجودة من اجل تسيير شؤون القطاع وذلك بهدف مساعدة مؤسسات التعليم العالي علي تنمية وتطوير أداءها لاسيما من خلال تثمين الشهادات التي يمنحها مما يسمح لها بالحصول علي ثقة الزبون, وعليه فان عملية التقييم الذاتي آلية مراقبة ذاتية تسمح لمستعملها بالبحث عن مطابقة العمليات التي تقوم بها مؤسسة علي المعايير المرجعية.

هذه العمليات جاءت تطبيقا لتعليمية الوزارية رقم 5-55 المعدلة والمكملة بالقانون 06-08 المؤرخ في 23 افريل 2008 والقرار المؤرخ في 23 ماي 2010 المتضمن إنشاء اللجنة المكلفة بتطبيق إجراءات ضمان الجودة علي مستوي مؤسسات التعليم العالي وتطبيقا لمراسلة الأمين

العام لوزارة التعليم العالي الذي يقضي بإلزامية المؤسسات علي إجراء عملية تقييم ذاتي والأخذ بعين الاعتبار المرجع الوطني من اجل الجودة كإطار عام للمرجع.

■ الأدوات المستعملة في عملية التقييم الذاتي عمليات التقييم الذاتي تركز أساسا علي الاستجابات موجهة للمسؤولين والطلبة , حيث ظهرت انطلاقا من مرجع وطني لضمان جودة التعليم إلي جانب المقابلة والملاحظة في الميدان وفي المقابل فان تقييم المنشآت يحتاج للاستعمال وسائل قياس وذلك لقياس المعايير المرتبطة بالشروط الفيزيائية للعمل كالإنارة الرطوبة التهوية والضجيج.

■ إجراءات التقييم بعد قيام اللجنة بالتخطيط لوسائل العمل وتحديد الأطراف المعنية بالتقييم بدأت بجمع المعلومات ابتداء من 16 أفريل 2017. قام أعضاء الخلية بتحرير استبيان وجه إلي كافة المسؤولين علي مستوى رئاسة الجامعة والكليات والمعاهد فتم توزيع هذا الأخير في 19 من افريل 2017 عل 67 مسؤول (نواب مدير الجامعة العداء ومدراء المعاهد نواب العمداء رؤساء الأقسام رؤساء المجالس العلمية رؤساء المصالح ومدراء المخابر) في المقابل وزع استجواب آخر علي الطلبة وكان ذلك بتاريخ 23 افريل 2017 وتم حصول علي 2265 استجواب مملوء أسبوع بعد توزيع عملية الاستجواب باشرت الخلية مهمة التقييم من اجل توضيح بعض المعايير والمؤشرات الغامضة غير أنها واجهت خلال عملها مقاومة بعض المسؤولين الذين اظهروا بعض التحفظ اتجاه فائدة العملية استمرت العملية إلي غاية 15 جوان 2017 حيث تم التحصل علي جملة المعلومات الخاصة بمجالات ابحاث العلمي والتعاون في 15 ماي 2017 باشر أعضاء الخلية في معالجة المعلومات المسلمة إليهم من المسؤولين استمرت العملية إلي غاية الانتهاء من تحرير تقرير التقييم .

■ المجالات المعنية بالتقييم الذاتي:

- مجال التكوين: يعتبر التكوين من أهم المهمات الأساسية المنوطة بالجامعة , حيث أنها تعرض أنواع مختلفة من عروض التكوين في العلوم الأساسية الاجتماعية , الأدب , اللغات , الترجمة والآثار , ويصل عدد التكوين بها الي 40 عرض فيما يخص الليسانس (3 سنوات تكوين) حيث

يتحصل الطالب علي معلومات وكفاءات تمكنه فيما بعد من الحصول علي شهادات ماستر أو دكتوراه في مختلف التخصصات المحددة من قبل :

- الإحصائيات: هذه الأرقام تسمح برؤية النتائج الايجابية المحققة في الجامعة.

- تحديد عرض التكوين وسيرة التقييم كشف أن الجامعة قد تمكنت بنسبة كبيرة من تحقيق نتائجها وذلك حيث تشير هنا إلي أن عروض التكوين تم تحديدها من طرف مجموعة من الأساتذة موزعين علي مختلف التخصصات مصنفين في مختلف الرتب من أساتذة وأساتذة محاضرين.... الخ

مطابقة لمختلف توصيات وزارة التعليم العالي هذه العروض مؤشر عليها من طرف مختلف الأجهزة العلمية السابقة للجامعة تتماشى مع التوجهات العامة للجامعة وقدرتها البشرية. هذا وان عدد الطلبة يصل إلى 30518 في حين عدد الأساتذة 127 , هذا المعدل من الأساتذة يسمح للطلاب من الاستفادة من التكفل البيداغوجي في الجانب النظري والتطبيقي كالتربصات التي تجري علي مستوي الجامعة .

وفي المقابل يجب الإشارة إلى مشكل التوزيع غير العادل وغير المتوازن للأساتذة في مختلف الكليات والمعاهد حيث أن كلية اللغات الأجنبية تعاني من أكبر عجز في عدد الأساتذة. إضافة إلي ذلك النقص الهائل في تعداد الوسائل والعتاد وعدد الأماكن البيداغوجية مقارنة مع العدد الإجمالي للطلبة في الأطوار الثلاثة (ليسانس, ماستر, دكتوراه) واكتظاظ الأقسام والقاعات حيث يصل عد الطلبة ويتجاوز 45 طالب حتي يصل إلي 70 طالب , هذا الاكتظاظ يجعل من عملية التعليم عملية صعبة ويعقد كثيرا عملية برمجة الامتحانات مما يجرح كل من الأساتذة والإدارة .

إن هذا الوضع وضع إدارة البيداغوجيا أمام إلزامية توقيف الدروس لفترة طويلة تذهب غالبا إلى 3 أسابيع حتي يتمكنوا من برمجة الامتحانات وبالتالي التقليل من عدد حصص الدروس لكل سداسي مما يضعها امام استحالة استكمال إنهاء البرامج المقررة.

■ مرافقة الطالب في تكوينه:

وتعني الاستفسار حول درجة نجاح الجامعة في تبني سياسة وإستراتيجية فعالة تهدف من خلالها إلى مرافقة الطالب خلال كل مسارات التكوين أي من خلال:

- حسن الاستقبال وضمان الشروط الضرورية من أجل تكوين جيد
- ضمان تكوينه والتكفل بمشاكله وانشغالاته البيداغوجية وآثار ذلك على مساره الدراسي مما يعيق تحقيق الهدف النهائي من التكوين.

كشفت عملية التقييم علي أن الجهود التي تبذلها الجامعة تبقي غير كافية مطابقة مع لمعايير القياس أو المرجع الوطني ,كما سجلنا نقص الأنشطة التي من شأنها توجيه وإعلام الطلبة الجدد حيث تنحصر في نشاطين فقط خلال السنة

1- بمناسبة استقبال الطلبة الجدد

2- بمناسبة تدشين السنة الجامعية

وعليه فإن 55% من الطلبة الذين تم استقبالهم أكرد بأنهم لم يستفيدوا من المرافقة في حين أن 71% منهم أكدوا أن عملية مرافقتهم كانت بسرعة كبيرة وان الاستقبال بالأستاذ الموجه. الغياب الكلي لفضاء عمل موجه للطلاب لإعطاء دروس تكميلية وعدم فعالية السياسة المتبناة من طرف الجامعة لتسهيل الاستفادة من الوثائق ومصادر المعلومات حيث أنها قامت بمحاولة تحقيق ذلك من خلال المكتبة, حيث أن توقيت عمل هذه الأخيرة يتماشى وساعات العمل الإدارية مما يترجم خلوها غالبا من الأساتذة والطلبة. كما نشير في هذا السياق إلي أن معدل الإعارة في المكتبة يصل إلي كتابين في الشهر وهذا ما أكدته الإحصائيات التي قدمها مدير المكتبة المركزية , حيث يتم إعارة كتاب واحد لكل 6 طلبة كل شهر (4500 كتاب مقابل 29477 طالب) ذلك أن مسؤولي المكتبة لم ينجحوا في وضع شراكة تهدف لان تسمح بتبادل بين المكتبات علي المستوى الوطني والمحلي كما أنهم لم ينجحوا في وضع تبويب الكتروني لمكتباتهم الذي يساعدهم في استغلال امثل من خلال تمكين الطلبة والأساتذة من الاستعلام حول احتياجاتهم فيما يخص الكتب ومختلف المراجع.

- **التقييم ومراجعة الأساتذة:** تعني قياس إلى أي درجة نظام التكوين وإجراءات تطبيقه يلبي احتياجات معايير الجودة المتعلقة بمجال التكوين من خلال تقييم البرامج وتحسينها الدوري.
- كشف إجراء التقييم في هذا المجال عن:
 - غياب تطبيق مبدأ التقييم والمراجعة الدورية للبرامج وكذلك غياب الخلايا المكلفة بهذه المهام على مستوي الكليات والمعاهد في حين أن الممارسات التي لها علاقة بتقييم البرامج يجب أن تكون من طرف فرق تكوين وبعض الأساتذة من خلال مبادرات فردية.
 - للجامعة لا تطبيق مبدأ التكوين المتواصل لفائدة الأساتذة , حيث لم يجر أي دورة تكوينية في هذا المجال باستثناء دورة قام بها معهد الآثار لتقديم أدوات قياس .
- **مراقبة المعارف والتعليم عند الطلبة:**
 - يقصد به التأكد من أن النظام المتبني في الجامعة يتماشى والمعايير المحددة في المرجع الوطني
 - عملية التقييم في هذا المجال كشفت على أن الممارسات التقييمية لعملية التعلم تحترم معايير المرجع.
 - وفيما يخص المصادقة علي المعلومات والتعليمات خلال كل المسار التكويني نشير إلي وجود جهاز تقييمي لمعارف موضوع حيث يوجد 3 أعوان مراقبة في كل سداسي مما يسمح للمعلم من تصحيح النقائص عند الطلبة في الوقت المناسب وقبل الامتحان النهائي .
 - امتحان الاستدراك هو بدوره مبرمج لضمان تحقيق الأهداف المسطرة دون نسيان تقارير التربص الخاصة بالطلبة إلي جانب تقييم المذكرات السنة الدراسية حيث تشير إلي أن وسائل التقييم موضوعية ومتعادلة لان:
 - المراقبون يعدون محضر مراقبة .
 - الطعون تعالج ويجابوب عليها من خلال لجنة التقييم.
 - النتائج مصادق عليها من طرف فريق بيداغوجي ومن طرف لجنة نهائية.
 - في حين سجلنا عدم رضي الطلبة بمنهجية التقييم 53% مما يكشف عن عدم كفاءة بعض الأساتذة خاصة وان معظمهم التحقوا بالتعليم دون تكوين بيداغوجي خاص , كما أن طريقة

تحفيز الأسئلة تكون من طرف أستاذ واحد دون التنسيق مع الأستاذ المحاضر ودون مشاركة اللجنة البيداغوجية .

مشكل التنسيق البيداغوجي حدد في بعض الكليات خاصة مع كلية العلوم الاجتماعية.

■ التوجيه والإدماج المهني: نعني به تقييم فعالية السياسة المتبناة من الجامعة فيما يخص التوجيه والإدماج المهني والنتائج كشفت عن الإجراءات التي تهدف إلى بلوغ هذا الهدف تبقي قليلة، فتنحصر فقط في تعليم بعض الوحدات أو المقاييس كالأخلاق المهنية، التشريع الخاص بذلك، التربصات الميدانية وبعض برامج التحسيس التي قام بها أعضاء لجنة التكوين لفائدة الطلبة من أجل السماح لهم بالاختيار تخصص الدراسة في حين سجلنا غياب كلي لبعض الإجراءات التي تعكس وجود سياسة حقيقية للإدماج المهني .

- غياب مركز خدماتي أو خلية معلوماتية وتوجيهية.

- غياب واجهة (جامعة / مؤسسة).

- غياب كلي لتكوين ليسانس مهني ونقص عروض الماستر المهنية حيث سجلنا فقط عرضين في البسيكولوجي وواحد في الآثار

■ تكوين الدكتوراه: ويقصد به التأكد من أن الجامعة قد نجحت في تكوين نوعي من خلال تأهيل علمي وتحريير إستراتيجية تعاون وطني ودولي للاستفادة من الموارد البشرية الوطنية والدولية في تكوين الدكتوراه، و النتائج كشفت عن أن الجامعة تحاول تحقيق هذا الهدف من خلال آليتين:

- المنتقيات العلمية التكوينية والتربصات قصيرة وطويلة المدى، سجل أن المنتقيات

طويلة المدى ليست بالكثير في حين أن الوسائل الأخرى للتكوين والبحث تبقي صحيحة وقليلة النتائج التي توصلت إليها لجنة التقييم الذاتي هي:

- عدد الاتفاقيات الخاصة ب: مرافقة التأطير للمذكرات هو 15 مذكرة على 2278 هي طور الانجاز.

- عدد الطلبة المسجلين في المخابر يقدر ب 420 طالب

- 62 دكتور lmd يشارك في تكوين الجذع المشترك .
- ولا مذكرة دكتورا متفقة مع القطاع الاقتصادي.

■ مجال البحث العلمي: البحث وتحسين البحث يمثل ثاني أولويات الجامعة من خلال تكوين في ما بعد التدرج لان عدد أرقام المسجلين في الدكتوراه وصل إلي 2278 في مختلف التخصصات وتم تسجيل 304 طالب تحصلوا علي شهادة الدكتوراه العلمية، و104 أستاذ تحصلوا علي شهادات التأهيل الجامعي خلال السنة الجامعية 2015-2016. أما بالنسبة لنشاطات البحث نجد 33 مخبر و183 فريق بحث مع 662 أستاذ باحث و420 دكتور.

■ تنظيم هيكلية وتطوير البحث: يقصد به التأكد من تمكن المؤسسة من تبني سياسة فعالة بالنسبة لتنظيم هيكلية وتطوير البحث وضمان تطبيقه من خلال ضمان الشروط المادية والبشرية التي خصصت له طبقا للدليل الوطني في هذا المجال في حين انه لا يوجد نشرية تسمح بسرد مختلف محاور البحث حسب الأولويات فان النتائج التي توصلت إليها خلية ضمان الجودة من خلال التحقيق الذي قامت به سمحت باستنتاج ما يلي:

عدد(cnepru) مشاريع 121 مشروع والمحور الوطني الذي تسجل ضمنه البرامج الوطنية للبحث التي تلبي تطور البلد، عدد هذه المشاريع وصل إلى 62 مشروع الجامعة وضعت تحت تصرف الباحثين الوسائل المادية (المخابر ومصالح متابعة البحث) ووسائل بشرية (أساتذة باحثين) إضافة إلى مختلف التجهيزات والحسابات المالية خلال سنة 2016. الجامعة تنظم بحثها من خلال لجان علمية ومجالس علمية منتخبة علي مستوى الأقسام والكليات وهذا طبقا لما نصت عليه القوانين. هذه اللجان والمجالس تقوم باجتماعات دورية وتقوم بالمهام المنوطة بها حيث يصل عدد محاضر الاجتماعات لعهددة واحدة (مدتها 3 سنوات) قدر ب 720 محضر لكل الجامعة. الجامعة تعمل أيضا على التكوين في البحث من خلال إدماج دكاترة في فرق بحث (عدد الطلبة المدمجين في فرق البحث 318 طالب).

■ **العلاقات والشركاء الاجتماعيين:** ويقصد بها التأكد من أن الجامعة قد استثمرت نتائج البحث وخلق تعاملات مع الشركاء الاجتماعيين في مجال البحث. كشفت عملية التقييم الذاتي عن غياب هذه الاستراتيجية (خلق الشراكة) على المستوى الجهوي والوطني وعلي هذا الأساس تم ملاحظة غياب منشور للشراكة من اجل البحث المشترك لمختلف القطاعات.

■ **محور تامين البحث:** ويقصد به تحقيق ما اذا كانت الجامعة تتبني سياسة واضحة لتامين نتائج مختلف بحوثها من اجل دعم التكوين علي مستوى الجامعة وتطوير برامجها, بهدف تطوير أداء العمال والاساتدة والإداريين وتقديم خدمات لفائدة القطاع الاقتصادي والاجتماعي.

نتائج التحقيق في الميدان كشفت عن الملاحظات التالية:

- غياب سياسية واضحة لتامين البحث الذي هو في الواقع غير مستغل لمراجعة البرامج التكوينية في الجامعة

■ **مجالات وهياكل:** موضوع استجواب جودة الحياة في العمل , يتمحور حول المنهجية المتبعة من طرف الإدارة لضمان جودة حياة مهنية للعمال تسمح لهم بأداء مؤسساتي أحسن , أي لتلبية الحاجيات , وعليه تحقيق شروط عمل تسمح بتشجيع وتحفيز العمال من اجل إدماج أحسن في تحقيق أهدافهم علي مستوى المؤسسة, حيث قامت الخلية بتسليط الضوء علي شروط البنية التحتية للجامعة ومقارنتها مع المعايير الدولية .

يتعلق الأمر بالشروط المادية (أي مكان العمل) المخصص لأجل القيام بمختلف النشاطات الإدارية فأعضاء الخلية لم يتمكنوا حتي من الحصول علي قائمة الجرد المكاتب (عدد المكاتب ومساحتها), حيث تحصلوا فقط علي الوثائق الخاصة بتجهيز المكاتب وحسب المعايير الدولية: الجامعة يجب أن تتوفر علي

- حظيرة لركن سيارات العمال بمعدل 12 متر مربع لكل سيارتين .

- حظيرة للطلبة بسعة 10 سيارات لكل 12 متر مربع .

- حظيرة لحافلات نقل الطلبة بمساحة 30 متر مربع لكل حافلة.

■ **العلاقة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي:** الجامعة مطالبة بتوفير نشاطاتها التكوينية والأبحاث تماشيا مع توجهات المحيط الاقتصادي والاجتماعي ويجب أن تنعكس نتائج بحوثهم في الواقع وعليه صار من الضروري أن تقوم الجامعة بتقوية المجهودات في هذا النطاق وهذا طبقا للمعايير والأهداف المحددة في الدليل المرجعي الوطني .

■ **العلاقة مع المؤسسة:** تولى أهمية كبيرة لعلاقة الجامعة مع المؤسسة وبترجم ذلك من خلال وضع مصلحة مكلفة بتسيير العلاقات بينها. تقييم الخدمات التي تقوم بها هذه المصلحة يسمح لها بملاحظة نقص كبير في مجال العلاقات المتعددة الأبعاد بين الجامعة والمؤسسة ويظهر ذلك من خلال غياب لمشاريع الشراكة الحقيقية لاسيما فيما يخص عروض التكوين التي تحتاج إليها المؤسسة.

■ **محور البحث والتنمية:** ويقصد من هذا المحور البحث والتأكد فيما اذا كانت الجامعة تستغل أتم استغلال مواردها البشرية والمادية في بناء وتنمية شراكة علمية مع مؤسسات أخرى ويمكن لمس ذلك من خلال البحث في إمكانية وجود مشاريع وبرامج حث مشتركة بينها (جامعة مؤسسة) تؤدي بهم في النهاية إلى ملاسة المشاكل الحقيقية التي تواجهها المؤسسة في الواقع والبحث عن حلول لها وتؤدي بالتالي إلى مساهمة الجامعة في عملية التنمية.

تعتبر طاقة الجامعة فيما يخص الرأس مال البشري هامة فهي تحتوي علي أكثر من 600 أستاذ إلى جانب 33 مخبر و35 مجلة إلى جانب إنشاءها لدار مقاولتيه سنة 2016 كان الهدف منها تشجيع الشباب علي الاندماج في عالم المقاولتية .

إلى جانب المشاريع الوطنية للبحث المسجلة علي هذا السياق لم تلمس الخلية مساهمة واقعية وفعالة للجامعة في تطوير المؤسسات وهو الدور المنوط بها أساسا حتى أن ذلك لا يحدث حتى مع المؤسسات التي أمضت معها اتفاقيات مقاولتية.

■ مجال التعاون:

التعاون والتبادل الدولي يسمح للجامعة من تطوير كفاءتها على مستوى التكوين والبحث وذلك من خلال استفادة العمال من خبرات الجامعة الأخرى وأداة الجامعة في ذلك امتنأها علي مختلف اتفاقيات التعاون مع الجامعات الأجنبية.

■ محور سياسة الانفتاح العالمي:

يقصد به التأكد من أن الجامعة تبنت سياسة انفتاح علي مختلف الجامعات الأجنبية في العالم حيث كشفت عملية التقييم عن وجود نيابة مديرة الجامعة مكلفة بالعلاقات الخارجية التعاون التنسيق والاتصال والمظاهرات العلمية.

في المقابل علي الجامعة أن تتبني سياسة واضحة في مجال التكوين البحث والاتصال من اجل توجيه استراتيجي فعال للتعاون الدولي.

5. توصيات الخلية: خرجت خلية ضمان الجودة لجامعة الجزائر 2 بمجموعة من التوصيات نعرض البعض منها فيما يلي:

- ✓ تنوع عروض التكوين لاسيما التكوين عن بعد التكوين المتناوب والتكوين بالشهادة.
- ✓ التكتيف عن الأيام التحسيسية حول الحياة الجامعية لفائدة طلاب الثانويات وحاملي شهادات البكالوريا الجدد.
- ✓ إنشاء أرضية مرقمنة لفائدة الطالب في إطار استفادته من الخدمات البيداغوجية التي تقدم له من طرف الاساتدة (دروس تكميلية)
- ✓ فتح المكتبات خارج ساعات العمل للإدارة والاشتراك في أنظمة دولية للتوثيق أو الوثائق لتسهيل الاستفادة من المنشورات الرقمية أو المكتبات الرقمية.
- ✓ برمجة دورات تكوينية متواصلة في مختلف التخصصات.
- ✓ فتح أو تسجيل الدكتوراه في المركز المكثف للغات للتحكم في اللغات الأكثر استعمالا في مجال المعرفة.
- ✓ إنشاء مصلحة للإعلام الآلي والتوجيه علي مستوى الجامعة لمتابعة مشاغل الطلبة.

- ✓ متابعة حاملي الشهادات من خلال إنشاء نشرية للطلبة القدامى وإنشاء جمعية لقدامى الطلبة.
- ✓ إنشاء مصلحة مكلفة بالتكوين المتواصل علي مستوى الجامعة.
- ✓ تبني أو وضع سياسة واضحة للبحث العلمي التي تحدد أهداف البحث في الجامعة (تحسين نوعية التكوين إنتاج المعرفة وحل المشاكل) كما علي هذه السياسة أيضا أن تحدد أولويات البحث وتحدد أيضا الوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة.
- ✓ تميم نتائج البحث من خلال تماشها مع مخطط التنمية الوطني والدولي واستعمال فحواها في إيجاد الحلول لمختلف المشاكل في الجامعة وكذا في القطاع الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ خلق خلية متابعة تسهر علي متابعة كل المستجدات والاختراعات الدولية في ميادين البحث العلمي التي تمس مختلف التخصصات التي تدرس بالجامعة.

اقترحت الخلية بعد القيام بعملية التقييم:

- تعبئة كل عمال الجامعة لتنظيف الجامعة والعودة إلي البلدية أو المؤسسات الخاصة لنق الأطنان من القمامة.
- وضع خريطة جغرافية يوضح من خلاله كل قاعات التدريس ومنافذ النجدة.
- إعادة فتح كل المراحيض.
- فتح كل أبواب البنائات التي يدرس فيها الطلبة خلال أوقات العمل وكذا أبواب القاعات التي يدرسون بها.
- إعادة تصليح الإنارة والتنظيم المستمر والدوري لهده البنائات.
- احترام معايير عزل الضوضاء - استعمال مواد عازلة للضوضاء).
- برمجة دورات تحسيسية للأمن والعيش الكريم لفائدة عمال الجامعة.

قائمة المراجع

1- الكتب بالعربية

- أحمد إسماعيل حجي, 2000 , إدارة بيئة التعليم والتعلم والمدرسة, دار الفكر العربي, القاهرة, طبعة الأولى.
- إكزافي روجيرس, 2006, المقاربة بالكفاءات في المدرسة الجزائرية, مكتب النشر, الجزائر, الطبعة الثانية.
- أبو فارة يوسف احمد, 2008, الجودة في التعليم, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, الطبعة الأولى
- الربيعي, سعيد بن حمد, 2007, التعليم العالي في عصر المعرفة, دار الشروق, عمان.
- الترتوري, محمد عوض جويحان, 2006, إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات, دار المسيرة, عمان.
- بوفلجة غيات, 2006, التربية والتعليم بالجزائر, دار الغرب للنشر والتوزيع, وهران, الطبعة الثانية.
- رمزي سلامة, 2005, ضمان الجودة في الجامعات العربية, الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية, بيروت.
- صالح ناصر عليمات, 2004, إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية, التطبيق ومقترحات التطوير, دار الشروق للنشر والتوزيع, عمان, الطبعة الأولى .
- صونيا محمد البكري, 2002, إدارة الجودة الكلية , الدار الجامعية للنشر, الإسكندرية .
- سوسن شاكر مجيد ومحمد عواد الزيادات, 2008, الجودة في التعليم, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, الطبعة الأولى.
- قاسم نايف علوان, 2009, إدارة الجودة الشاملة و متطلبات الإيزو— 9001:2000 , دار الثقافة للنشر والتوزيع , عمان, الطبعة الثانية.
- مأمون الدرادكة و طارق شبلي, 2002, الجودة في المنظمات الحديثة, دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان, الطبعة الأولى .

- مهدي السامرائي، 2007، إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي، دار جريب للنشر والتوزيع، عمان، طبعة الأولى.
- المنشورات:
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الحولية الإحصائيات رقم 29.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ملف إصلاح التعليم العالي، 2004.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الإستراتيجية العربية لتنمية الإبداع في التعليم العالي. تونس، 2008.
- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. دليل تقويم واعتماد الجامعات القاهرة مصر 2009 متاح على الانترنت /05/: التعليم والاعتماد، 2008 تاريخ الإطلاع 02
- بوبكر بن بوزيد، إصلاح التربية في الجزائر، رهانات و إنجازات، دار القصة للنشر، الجزائر (الطبعة الأولى -) 2009 خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية، قصر الأمم، الجزائر، يوم السبت 13 ماي 2000
- عمار عماري، قطاف ليلي، 2004، الجامعة الجزائرية الواقع والأهداف، سلسلة إصدارات مخبر الموارد البشرية، إشكالية التكوين والتعليم في إفريقيا والعالم العربي، 2004.
- الملتقيات:
- زين الدين بروش ويوسف بركان، مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر في المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، 2002.

الكتب باللغة الأجنبية:

La Commission d'Implémentation d'un système Assurance Qualité pour l'Enseignement Supérieur en Algérie. L'enseignement Supérieur et la Recherche Scientifique en Algérie : 50 Années au service du développement, 1962-2012, P. 19 Au site web : <http://www.djazair50.dz/index.php>, date de consultation : 13/08/2013.

L'enseignement Supérieur Et La Recherche Scientifique En Algérie :50 Années Au Service Du Développement, op. cit, P.P. 20/21.

Commission nationale a réforme du système éducatif, juin 2002. Boubakeur fares. Assurance qualité interne et autoévaluation ; 4 -ème session de formation des responsables d'assurance qualité des établissements d'enseignement supérieur (MESRS) ; 2012

Bouزيد Nabil, formation universitaire et préparation des étudiants au monde du travail et emploi, thèse doct. État en psychologie université Constantine. 2002-2003.

Djekoun, Abdelhamid. La reforme LMD en Algérie : états des lieux et perspectives. Le système LMD entre implémentation et projection : Actes du colloque international Alger 30 et 31 mai 2007. Alger : MESRS,2007. P. 32